مهارة الصياغة القانونية
كأحد مهارات الكتابة العلمية
(دراسة تحليلية تأصيلية).

إعداد
أحمد بن جمعان محمد المالكي

محامٍ ومستشارٌ قانونيٌّ
قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،
جامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

البريد الإلكتروني
a.g@ao-lawyers.com

مهارة الصياغة القانونية
كأحد مهارات الكتابة العلمية
دراسة تحليلية تأصيلية

أحمد بن جمعان محمد المالكي

قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: a.g@ao-lawyers.com

ملخص البحث:

استهدف البحث توضيح أهمية مهارة الصياغة القانونية لكافة مُنتسبي القانون من أعضاء المنظومة القانونية، مما يستلزم ضرورة مراعاة عدة ضوابط وقواعد يجب الالتزام بها، وصولاً لصياغة قانونية سليمة، نتجنب فيها البُعد عن الأخطاء الكتابية واللغوية التي قد تنال من تلك المهارة.

وقد استخدم البحث أكثر من منهج منه المنهج التاريخي لتتبع نشأة الصياغة القانونية وتطورها، والمنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة البحث، وقد توصل البحث أن الصياغة القانونية تطلب مهارة جيدة في الصائغ سواء أكان مُشرعاً أو قاضياً أو محامياً وكل مُنتسبي القانون وأن هذه المهارة من مقومات الدولة والإدارة الرشيدة بها في العصر الحديث، ويتأتى ذلك من ضرورة ووجوبية اختيار الصائغ جيداً بما تقتضيه المصلحة العامة والخاصة على حسب الأحوال، فينبغي في الصائغ أن يمتلك الخبرة والعلم ليكون مؤهلاً لصياغة الجُمل القانونية بل أن من مُتطلبات ومقومات الصياغة القانونية ضرورة توافر عدة ضوابط في الصائغ عرضنا لها بإيجاز في صائغ التشريعات والقوانين بالدولة، وكذا الواجب توافرها في المحامي عند إعداده العقود والمذكرات واللوائح والطعون أمام المحاكم العُليا، وكذا ينبغي توفيرها للقاضي عند إصداره الأحكام القضائية وذلك للبُعد عن الأخطاء التي قد تنال من الصياغة القانونية.

وقد أوصى البحث بضرورة الاطلاع على أكبر عدد من الأنظمة الشرعية لاسيما الأنظمة الرئيسة ومنها (نظام المرافعات الشرعية – نظام الإثبات- نظام الإجراءات الجزائية – نظام المحاكم التجارية ولوائحه التنفيذية، وضرورة الاطلاع على الأحكام القضائية ومدونات الأحكام القضائية حيث إن الاطلاع على الأحكام القضائية يعد بمثابة الثمرة الناضجة لأنها تحتوي على دراسة تأصيليه للعديد من السوابق القضائية بكافة مشتملاتها من مواد نظامية ومذكرات لأطراف الدعوى وتسريبات قضائية. وضرورة الاطلاع على المذكرات القانونية المُعدة من أساتذة المحامين والمستشارين القانونين، حيث إن من شأن ذلك معرفة طريقة إعداد المذكرات وطريقة تعامل المحامين مع مجريات القضية وبيان لماهية الأمور التي ينبغي التركيز عليها والأمور الأخرى التي يفضل عدم الخوض فيها.

الكلمات المفتاحية: مهارة الصياغة القانونية، مهارات الكتابة العلمية، دراسة تحليلية تأصيلية، الأحكام القضائية، المحاكم العُليا.

Legal drafting skill "as one of the scientific writing skills"

Ahmed bin Juman Muhammad Al-Maliki
Department of Arabic Language, College of Arts and Human Sciences, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.
E-mail: a.g@ao-lawyers.com

Abstract:

The research aimed to clarify the importance of legal drafting skills for all members of the legal system. This necessitates adherence to several rules and regulations to achieve sound legal drafting, avoiding the linguistic and writing errors that could undermine this skill.

The research used more than one approach, including the historical approach to trace the emergence and development of legal drafting, and the descriptive and analytical approach for its suitability to the nature of the research. The research concluded that legal drafting requires good skill in the drafter, whether a legislator, judge, lawyer, or all members of the law, and that this skill is one of the components of the state and its wise administration in the modern era. This comes from the necessity and obligation of choosing the drafter well, as required by the public and private interest, depending on the circumstances.

The drafter must have experience and knowledge to be qualified to draft legal sentences. Indeed, among the requirements and components of legal drafting is the necessity of the availability of several controls in the drafter, which we have briefly presented in the drafter of legislation and laws in the state, as well as the necessity of their availability in the lawyer when preparing contracts, memoranda, regulations, and appeals before the supreme courts. They should also be provided to the judge when issuing judicial rulings, in order to avoid errors that may affect the legal drafting. The research recommended the necessity of reviewing the largest number of Sharia systems, especially the main systems, including (the Sharia Litigation System - the Evidence System - the Criminal Procedure System - the Commercial Courts System and its Executive Regulations), and the necessity of reviewing judicial rulings and records of judicial rulings, as reviewing judicial rulings is considered a ripe fruit because it contains a fundamental study of many judicial precedents with all their

contents of regulatory articles, memoranda for the parties to the lawsuit, and judicial leaks. It is also necessary to review legal memoranda prepared by lawyers and legal advisors, as this will help to know the method of preparing memoranda and the way lawyers deal with the course of the case and clarify the nature of the matters that should be focused on and other matters that are preferable not to delve into.

Keywords: legal Drafting Skill , Scientific Writing Skills, Original Analytical Study, Judicial Rulings, High Courts.

مقدمة

الحمد لله الذي علم الإنسان مالم يعلم وجعل الكون كتاباً مفتوحاً للمُتأملين والمُتدبرين ودعا المؤمنين إلى التبصر والتدبر والتفكر في آياته التي لا يحدها حد ولا يحصرها عدد، فهو سبحانه في كل شيء له آية القائل في مُحكم تنزيله: ﴿**يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا**﴾ (البقرة: الآية: ٢٨٢)، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مدينة العلم ورسول الهداية وقائد الغُر الميامين وعلى آله وصحبه وسائط المعرفة وأوعية العلم الذين سمعوا فوعوا ورأوا فوصفوا وسئلوا فأجابوا دون كتمان، فرضوان الله عليهم أجمعين، وبعد: فتعكس الكتابة القانونية عالماً خاصا بها، ومثلما يصعب على أي شخص غير متخصص في الكمبيوتر، مثلاً، أن يقوم بإنشاء برنامج للكمبيوتر، يصعب كذلك على أي شخص غير متخصص في القانون أن يفهم كيف يكتب أو يفهم القانون، ويعتبر تحويل المفاهيم القانونية والمفردات القانونية بشكل فعال إلى مصطلحات يسهل على الكافة فهمها من أهم التحديات التي يواجها رجل القانون.

وتُعد الوظيفة الحقة للقانون هي حماية حقوق الأفراد وتوجيه السلوك الاجتماعي، إلا أن للقانون أيضا دورا أساسيا في تحويل السياسات والأهداف العامة للدولة إلى قواعد تشريعية فاعلة تدعم مسار التنمية، وترفع من لواء العدل بين المواطنين، وتُعزز السلم الاجتماعي، وتؤسس لحالة الرضا المجتمعي، وتفتح الأفق أمام الجميع نحو مستقبل أفضل. ولكى يتم كل ذلك، يجب أن تصاغ التشريعات صياغة جيدة متناسقة منسجمة مع بعضها بعضا بصورة تُمكن من تحقيق أهداف التشريع في إطار من سهولة التطبيق دون غموض أو لبس يخرجها من مضمونها، ولكى يتم ذلك لابد من أن تصاغ التشريعات وفقا لمنهج واضح يترجم الاستراتيجيات والتوجهات إلى نصوص قانونية مكتملة الأركان من خلال فكر مبتكر، وصياغة محكمة منضبطة واضحة المعالم[١]، ولكى نصل إلى ذلك يجب أن تعتمد الصياغة

(١) أحمد شرف الدين: أول الصياغة القانونية للعقود، مطبعة أبناء وهبة حسان بالقاهرة، ٢٠٠٨، ص٧٨.

التشريعية على منهج واضح يكون قادرا على تحقيق الغرض الذى من أجله يصدر التشريع.

وتُعد اللغة العربية من أشرف اللغات وأجلها قدراً واكتسبت جلالتها وشرفها مما حباها الله تعالى باختياره لها لتكون لغة القرآن مصداقاً لقوله سبحانه: ﴿**إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ (يوسف: الآية ٢).

وكما تؤدي اللغة العربية دوراً أساسياً في حياة الفرد بوجه عام وحياة المُتعلم والدراس بوجه خاص، فإنها وسيلة تفاهم وتعليم وتحصيل الثقافة وأداة لنقل الأفكار، ولقد ارتبطت اللغة بالكتابة ارتباطا وثيقاً فلا يمكن تصور اللغة من غير شكلها الكتابي، سيما واللغات العريقة ذات الانتشار الواسع والتاريخ الطويل، وليس أدل على أهميتها من ذكر الله عز وجل في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ**﴾ (القلم: الآية: ١).

كما أن الكتابة وسيلة إبلاغ ونشر رسالة الإسلام وكتابة المعاهدات والصلح وغيرها باعتبارها همزة الوصل في تسطير المضمون وتوضيحه لأية ظاهرة دينية أو دنيوية وقد أشار إليها في هذا السياق الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في قوله "**قيدوا العلم بالكتابة**"[(١)]، وهذا دليل قاطع الدلالة على أهمية الكتابة ودورها في التعليم والتعلم وضمان حقوق العباد.

لذا تعتبر اللغة وعاء الفكر وأداة التعبير السليم وترجمة للوقائع، وأهمية اللغة خاصة للمحامي كون المحاماة أكثر الأعمال التي يتطلب فيها التعامل اللغوي الصحيح والواضح، فاللغة هي قوام المحامي وهي السبيل الوحيد في تحقيق غايته وأهدافه، سواء التعامل اللغوي الشفوي، أو اللغة المكتوبة في مختلف الوثائق القانونية من مذكرات وعقود، والتي يلزمها أن تكون صحيحة الصياغة لغة وقانوناً، حيث تؤثر اللغة على حسن أداء المحامي في إيصال الفكرة القانونية السليمة للقاضي ولها دور كبير في نجاح الدعوى، ويجب أن تكون الكلمات والتراكيب اللغوية واضحة لا لبس فيها، والقضاة بصفتهم الناطقون بالعدالة لا تخرج أحكامهم أو قرارتهم عن منطوق شفوي أو مكتوب رسمي وخطورة أدوارهم القانونية توجب عليهم إلماما خاصًا بمعارف ومهارات اللغة العربية، فإنه لا يستغني عن لغة القانون لكي يفسر النصوص ويستخرج الدلالات ويعمل مقتضياتها على الواقعة[(٢)].

---

(١) البخاري، (٤١٧/١).

(٢) أحمد بخيت: ضوابط وضع التقنيات وصياغتها ، بحث منشور في مجلة معهد الدراسات القضائية والقانونية البحريني ، العدد السابع ، السنة الرابعة ، فبراير عام ٢٠١١ ، ص٧٦.

كلما كان القاضي متمكنا من لغة القانون راسخا في مهاراتها يطبق نصوص القانون ويحقق معانيه ويستجيب لمقاصد الشارع ويبين مما تقدم أن المعرفة العميقة للغة القانونية هي أهم ما يعين المحامي والقاضي في التعبير عن المصطلح القانوني، ويلزم القانوني الاطلاع الواسع باللغة وقواعدها ومعانيها، وأن تكون لغته مضبوطة.

مشكلة البحث:

لا ريب أن الكتابة عملية مُتعارف عليها في مُختلف دور العلم "مدارس ،جامعات، أكاديميات" باعتبارها وسيلة الاتصال يتعلمها الدارسون حتى يتمكنوا من كتابة تقرير أو ملخص أو بحث علمي في التعبير عن أفكارهم وآرائهم ومناهج تعلمهم، ومع ذلك فهي ليست سهلة مثل بقية المهارات اللغوية من حيث التحدث والقراءة والاستماع. ولا جرم أن النظام القانوني الموجود في أي دولة من الدول يعد مرآةً عاكسةً لاستراتيجيتها، وكيف لا؟ وفي ضوء هذا النظام القانوني تتحدد معالم فلسفات وأيدولوجيات الفكر الديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الدولة، بل وتتكشف بوضوح في ضوء ذلك كله جميعُ أشكال برامجها في شتى مجالات حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أمام ناظري شعبها بل وشعوب العالم أجمع[١].

لذا يتطلب إتقانها الذي قد يمتد لسنوات من التدريب والممارسة، سيما عندما يتعلق الأمر بمهارة أو فن الصياغة القانونية كأحد مهارات الكتابة العلمية، تلك المهارة التي تتطلب في القانوني دراية كاملة بكافة مناحي القانون، فتعلم الكتابة العلمية ومن ثم مهارة الصياغة القانونية ليس تعلم الحروف واستعمالها فحسب وإنما تعلمها يكمن في تنظيم الأفكار وعرضها وتدعيمها بالبراهين والأدلة وآراء الفقهاء والعلماء والاهتمام بسلامة اللغة من خلال اختيار الألفاظ والمفردات المناسبة والتراكيب اللغوية السليمة والاطلاع على المنحى القانوني الخاص بالدراسة.

أهمية البحث:

تُمثل مهارة الصياغة القانونية أهمية كُبرى لكافة مُنتسبي القانون، قُضاة ومحامون وفقهاء وأعضاء هيئة تدريس، وغيرهم من أعضاء المنظومة القانونية لذا يجب على كُل هؤلاء أن يتمتعوا بالمقدرة والمهارة اللازمتين للقانوني ويكون ذلك باستخدام اللغة القانونية

---

(١) حمدي عبد الرحمن : مبادئ القانون ، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٩م، دار الفكر العرب، ص٦٥.

السليمة والصحيحة والتي قد تكون بإعداد وصيغ مشاريع القوانين أو الأنظمة أو اللوائح أو المذكرات أو العقود القانونية أو إصدار الأحكام وغيرها مما يدخل في عباءة الجانب القانوني، مما يستلزم ضرورة مراعاة عدة ضوابط وقواعد يجب الالتزام بها، وصولاً لصياغة قانونية سليمة نتجنب فيها البُعد عن الأخطاء الكتابية واللغوية التي قد تنال من تلك المهارة ، ولعلي أُشير إلى أن الأسباب التي أدت إلى اختياري لهذا الموضوع تتمثل في الآتي:

١- **التجربة الشخصية**: فمن خلالي تجربتي الشخصية الخاصة كوني ممارساً لمهنة المحاماة لأكثر من (٢٢) اثنين وعشرون عاماً، وحاصل على درجة الماجستير في القانون من جامعة الملك عبدالعزيز، وحضرت العديد من الدورات التدريبية سواء كانت بالحضور أو عن بعد، وانتسبت للعديد من الجهات ذات العلاقة بالمجال القانوني ومن ذلك على سبيل المثال تعيني محكماً ورئيساً لهيئات التحكيم في العديد من القضايا ومنا القضايا الرياضية، وتمثيلي للعديد من الشركات المدرجة في سوق الأسهم والشركات التجارية الكبيرة، فمن خلال تجربتي الشخصية استخلصت الأسباب التي ساعدتني بشكل فعال وعملي في زيادة قدرتي على الصياغة القانونية وأسعد بذكرها حتى يستفيد منها كافة الباحثين في المجال القانوني.

٢- **تجارب الزملاء**: فمن خلال اختلاطي بالمختصين في المجال القانوني كنت أسعى دائما لتحسين صياغتي القانونية وأناقش زملائي المتميزين وأسألهم عن أسباب تميزهم وقدرتهم العالية على تحسين الصياغة القانونية وكانوا يذكرون لي دائماً بعضاً من هذه التوصيات التي كانت سبباً في تميزهم وقدرتهم على تحسين الصياغة القانونية لديهم.

٣- **الاطلاع**: فمن خلال اطلاعي على العديد من كتب الفقهاء وأساتذة القانون وجدتهم يوصون بهذه الأسباب ويحثون الباحثين على الأخذ بهذه الأسباب إذا أردوا التميز وتحسين قدرتهم على الصياغة القانونية.

٤- **اختلاطي بالباحثين والمحامين المتدربين**: ففي شركة المحاماة الخاصة بي مع شريكي المحامي عبيد أحمد العياني نقوم بتدريب العديد من المحامين المتدربين ووجدنا أن المحامين المتدربين الذين يتبعون التوصيات المذكورة يتطورون ويتميزون في الصياغة القانونية ويحصلون على خبرة ممتازة من خلال العمل القانوني وما ان يلبثوا برهة بسيطة من الزمن حتى يكون لديهم قدرة كبيرة على دراسة القضايا وصياغتها بشكل دقيق.

فهذه الأسباب هي التي دعتني إلى اختيار موضوع تحسين الصياغة القانونية التي اكتسبتها من خلال تجربتي العملية والنظرية.

منهج البحث:

لقد اتبعت في هذا البحث والدراسة أكثر من منهج منه المنهج التاريخي لتتبع نشأة الصياغة القانونية وتطورها، وكذا المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة البحث، وقد تم تقسيمه إلى مقدمة ضمت أهمية وسبب اختيار موضوع البحث والمنهج المُتبع في البحث والدراسة وفصل تمهيدي اشتمل على تعريفات ببعض المفاهيم المهمة في البحث وفصلين رئيسيين وفق خطة البحث والدراسة الآتية:

خطة البحث:

مقدمة البحث.

الفصل الأول: نتناول فيه بعض التعاريف والمفاهيم المُتداخلة لموضوع البحث، كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم الكتابة ونشأتها ومراحل تطورها.

الفرع الأول: مفهوم الكتابة لغةً واصطلاحا.

الفرع الثاني: نشأة الكتابة ومراحل تطورها وأنواعها.

المبحث الثاني: مفهوم المهارات و أنواعها.

الفرع الأول: تعريف المهارات لغةً واصطلاحا وأنواعها.

الفرع الثاني: تعريف مهارة الصياغة القانونية وأهميتها.

والفصل الثاني: ونتناول فيه أنواع وضوابط الصياغة القانونية وهو ما نتناوله بالمبحثين الآتيين:

المبحث الأول: قواعد و أنواع مهارة الصياغة القانونية.

المبحث الثاني: الضوابط العامة ومقومات الصياغة القانونية وذلك في ثلاث مباحث:

الفرع الأول: ضوابط مهارة الصياغة القانونية في صياغة القوانين والأنظمة واللوائح.

الفرع الثاني: ضوابط مهارة الصياغة القانونية بالنسبة لمُنتسبي القانون "محام أو مستشار قانوني".

الفرع الثالث: ضوابط مهارة الصياغة القانونية بالنسبة للقاضي في الأحكام القضائية.

الفرع الرابع: الأخطاء التي تنال من مهارة الصياغة القانونية" المادية واللغوية".

الخاتمة والمصادروالمراجع

مقدمة البحث

يحتل موضوع البحث مكانة بارزه ومهمة في كافة مناحي الحياة، سيما وأنه يتعلق بجانب هام من جوانب الحياة سواء على مستواها الداخلي او الخارجي للبلدان، سيما وإن تعلق الأمر بالكتابة العلمية ومهارة الصياغة القانونية والتي تتنوع بتنوع المنحى القانوني والتي تلزم المُعد ضرورة توافر مهارة معينة لحُسن الصياغة القانونية حتى تخرج القاعدة القانونية سواء نظاماً أو مذكرات أو حكماً قضائياً بصورة سليمة وصحيحة يتقبلها العقل والمنطق والمخاطبين بها.

وتبرز أهمية الكتابة باعتبارها الوسيلة الرئيسية لحفظ العلوم، والخبرات، والتجارب الحياتية، والاستنتاجات، والآراء، والأقوال، والسير، والأحداث التاريخية؛ للكتابة دور كبير وفعال في زيادة معلومات الإنسان وتكثيرها، فبمقدورها أن تجعل من الإنسان شخصاً موسوعياً خاصّةً إن كان من الأشخاص الذين يتميزون بتعدد اهتماماتهم، كما أنها تُعتبر في الوقت المعاصر وسيلةً من وسائل الحصول على دخل مادي جيد، إمّا من خلال تأليف الكتب، أو كتابة المقالات، أو التدوين عبر شبكة الإنترنت، كما تعتبر أيضاً وسيلةً من وسائل اكتساب الشهرة، خاصّةً إن تمتّع الكاتب بأسلوب ساحر، وقلم جميل، كما إن الكتابة تنمّي من قدرات الإنسان العقلية، وقد تسهم في بعض الأحيان في تنمية علاقاته الاجتماعية، هذا عدا عن كونها وسيلةً مهمة من وسائل النجاح في الحياة، وقضاء الاحتياجات المختلفة، وهى تتنوع ما بين كتابات إبداعية أو علمية وغيرها.

وبشأن مهارة الصياغة القانونية باعتبارها أحد روافد الكتابات العلمية فإنه ينبغي أن تتوافر في القانوني مهارة الصياغة القانونية التي يجب أن تكون بضوابط ومقومات عامة ينبغي توافرها سواء في إعداد اللوائح والأنظمة والقوانين المختلفة أو في العقود ومذكرات الدفاع والطعون في الأحكام بالنسبة للمحامي أو المستشار القانوني وكذا ضرورة تطلب مهارة الصياغة القانونية في إصدار الأحكام عند القضاة حتى لا يتم الطعن في أحكامهم وإلغاؤها من المحكمة الأعلى[١].

(١) عبد القادر الشيخلي: فن الصياغة القانونية تشريعاً وفقهاً وقضاءً ، طبعة عام ١٩٩٥ ، مكتبة دار الثقافة، ص١٨٧.

الفصل الأول

نتناول فيه بعض التعاريف والمفاهيم المُتداخلة لموضوع البحث والدراسة كالآتي:

المبحث الأول

مفهوم الكتابة ونشأتها ومراحل تطورها.

الفرع الأول

مفهوم الكتابة لغةً واصطلاحا.

الفرع الثاني

نشأة الكتابة ومراحل تطورها وأنواعها.

المبحث الثاني

مفهوم المهارات و أنواعها.

الفرع الأول

تعريف المهارات لغةً واصطلاحا وأنواعها.

الفرع الثاني

تعريف مهارة الصياغة القانونية وأهميتها.

المبحث الأول

مفهوم الكتابة ونشأتها ومراحل تطورها.

الفرع الأول: مفهوم الكتابة لغةً واصطلاحا:

التعريف اللغوي للكتابة:

جاء في لسان العرب لأبن منظور أن الكتابة معروفة والكتاب جمعه كُتب فيقال كتب الشيء أي سطره ووضحه[١]، وذكر ابن خلدون بأن الخط والكتابة من عداد الصنائع الإنسانية، وهو رسوم وأشكال حرفية على الكلمات المسموعة الدالة على ما في النفس[٢].

التعريف الاصطلاحي للكتابة:

عُرفت الكتابة بأنها: "إعادة ترميز اللغة المنطوقة في شكل خطي على الورق، من خلال أشكال ترتبط ببعضها، وفق نظام معروف اصطلح عليه أصحاب اللغة في وقت ما، بحيث يعد شكل من هذه الأشكال مقابلا لصوت لغوي يدل عليه، وذلك بغرض نقل أفكار الكاتب وآرائه ومشاعره إلى الآخرين، بوصفهم الطرف الأخر لعملية الاتصال"[٣].

الفرع الثاني: نشأة الكتابة ومراحل تطورها و أنواعها:

نشأة الكتابة:

اختلف الفقهاء في نشأة الكتابة وأول من اخترعها فالبعض يرى بأنها توقيف من عند الله سبحانه أنزلت على سيدنا آدم عليه السلام، لذا فلا يمكن معرفة حقيقة أصل الكتابة ونشأتها لغموض ذلك، ومع ذلك فالمُتابع والمُطلع على النقوش والآثار التي خلفتها الحضارات القديمة الفرعونية والصينية واليونانية الإغريقية يدركُ أن عملية الكتابة لم تكن توقيفية من عند الله سبحانه وتعالى، ولم تكن اختراعًا فجائيًّا من وضع أحد بعينه، وأنها وسيلة مُهمة للتواصل يحتاجها الإنسان في حياته.

---

(١) لسان العرب لأبن منظور.

(٢) مقدمة ابن خلود، عبدالرحمن بن محمد بن خلود، المكتبة العصرية، بيروت.

(٣) مهارة الكتابة ونماذج تعليمها، إبراهيم علي ربابعة، سنة النشر: ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

مراحل تطورها:

الكتابة في الحضارات والعصور القديمة يُعد ظهورها فصل تاريخي مهم في حياة البشر، وتعد الكتابة من أشرق الصفحات التي أضاءت ما قبلها من ظلام الإنسان البدائي فيما قبل اختراع الكتابة في العصور الحجرية القديمة وكان الإنسان الحجري يقوم بتدوين الأحداث التي تحدث معه من خلال بعض الرسومات التي يرسمها على جدران الكهوف، وظل من بعدها العلماء جاهدين في تفسير وفهم هذه الرسومات والصور والرموز التي كان يرسمها إنسان العصر الحجري على الكهوف.

بعد أن أخذت البشرية اتجاه جديد حول تكوين الدول والحضارات التاريخية وتناقلها بين الأجيال وحفظها من بدأ الإنسان في إيجاد طريقة أخرى غير هذه الرسومات البدائية وحينها بدأ الكتابة بالظهور في العديد من الحضارات، وبدأوا في تدوين تاريخهم على الصخور والألواح وعلى جدران المعابد فظهرت العديد من الكتابات المختلفة في الكثير من الحضارات المختلفة حول العالم.

والكتابة تطورت مثلها مثل باقي الأشياء التي تطورت مع الزمن، حيث تم التعرف على أول الكتابات التي كتبت في بلاد ما بين النهرين حين بدأوا في تسجيل الكتابة عن طريق رموز يكتبونها على ألواح طينية متعدد الأشكال، وكانت هذه الكتابة تُدعى الكتابة المسمارية والتي كانت أول أنواع الكتابات التي يخترعها الإنسان وأول من أوجدوها هو السامريون[(١)].

- **المرحلة التصويرية:** والتي تعود إلى مصر وبلاد ما بين النهرين، وترجع إلى ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد، حيث أصبحت تعمل على تمثيل للأشياء وتصوير الرموز، وكانت مرحلة تطور الكتابة من الرموز إلى بعض الصور التي تعبر عن الحروف والكلمات، مثلما هو موجود في الكتابة الهيروغليفية.
- **المرحلة الأيديوغرافية:** تطورت الكتابة من الكتابة التصويرية إلى الكتابة الأيديوغرافية، سعت هذه المرحلة لكتابة الأشياء بشكل أكثر تقليدية، وظهرت هذه المرحلة في الشرق الأدنى عندما اخترع المصريين والسومريين والبابليين والآشوريين والحوثيين بعض الرموز.
- **مرحلة الرسوم المعنوية:** تلك المرحلة هي التي تتكون من رموز وأحرف تحمل المعاني، وتعبر هذه المرحلة بشكل واضح عن الكتابة بالمراحل التي تسبقها، ولكنها مازالت لم

(١) almarsal.com/post/٩٦١٢٦٢ – ١١/١٢/٢٠٢٣ ١٢:٤٥pm

تعبر عن أصوات فردية، على الرغم من أنها أكثر تطور من المراحل التي سبقتها.

- **مرحلة الأبجدية:** والتي بدأت تقريباً في سنة ١٥٠٠ سنة قبل الميلاد، وتعد هي المرحلة الرئيسية الثالثة في تطور الكتابة والتي ظهرت في الشرق الأدنى وتحديداً في منطقة لبنان حالياً، وأطلق عليها أبجدية ابتدائية، وتم إنشائها من خلال التعرف على أن حقيقة أصوات أي لغة تتألف من مقاطع صوتية صغيرة أو حروف تتكون من ٢٢ حرف، وكل حرف يرمز لصوت واحد وبالتالي يتم تجميعها لتكوين كلمات.
- **الكتابة العربية في الجاهلية**[(١)]: تحول الخط النبطي للخط العربي وظهرت عدة نقوش منها نقش أم الجمال الأول ونقش النمارة ونقش زيد ونقش أسيس ونقش حران ونقش أم الجمال الثانية وصولاً إلى انتقال الخط العربي إلى الحجاز من خط الأنباط الذين كانوا يعيشون في بلاد الشام وشمال غرب الجزيرة العربية.
- **الكتابة العربية في فجر الإسلام:** كان لبزوغ نور الإسلام الأثر الأكبر في تحول الحياة العربية في جميع جوانبها وذلك بحُسبان أن العرب وبعد انتشار القراءة والكتابة ونزول الوحي على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فجاء القسم الإلهي بالقلم في قوله (**نۚوَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ**) فتولت الآيات التي تُشير إلى الكتابة وعظم شأنها.
- **الكتابة العربية بعد البعثة النبوية الشريفة:** وكنتيجة للنهضة الحضارية التي واكبت البعثة المحمدية وانتشار الإسلام في الجزيرة العربية وخروج الفاتحين من المسلمين زاد استعمال الكتابة في شؤون الدولة الإسلامية فكان هناك رسائل وكُتب من الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم لملوك وأمراء العرب والدول والأمم المجاورة وكان هناك نقوش حجرية وكان هناك بريديات ومسكوكات وصولاً إلى كتابة المصحف العثماني.

أنواع الكتابة:

للكتابة ثلاث أنواع تختلف فيما بينها في الغاية والأسلوب كما يلي[(٢)]**:**

أ- الكتابة العلمية: وهى عبارة عن سرد تجربة علمية يعيشها الإنسان أو يكتشفها أو حتى ترجمة كُتب من لغة أجنبية للغة محلية عربية ومنها الدراسات والأبحاث والمقالات العلمية وغيرها.

---

(١) صالح بن إبراهيم الحسن: الكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط، ص ٤٠.

(٢) إبراهيم علي ربابعة: مهارة الكتابة ونماذج تعليمها، سنة النشر: ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥ م.

ب- **الكتابة الإبداعية:** وهى تُعني اخراج المشاعر والأحاسيس في شكل مكتوب ومتناسق ليستطيع الغير التعامل معه وقراءته، وتُعد من أشهر أنواع الكتابات حالياً وتشمل (كتابات الروايات والمسرح والشعر والنصوص الأدبية والقصص الصغيرة).

ت- **الكتابة الإجرائية:** وهى تشمل الكتابات والخطابات الرسمية التي تتعلق بالأعمال سواء الخطاب السياسي وغيره، فهي تُساعد في إتمام الأعمال والأشغال الوظيفية سواء الحكومية او غير الحكومية وتسمى أحياناً الكتابة الوظيفية.

المبحث الثاني
مفهوم المهارات و أنواعها:

الفرع الأول: تعريف المهارات و أنواعها.

المهارة تُعرف بأنها "مجموعة من المعارف والخبرات والقدرات الشخصية التي يجب توافرها عند شخص ما لكي يتمكن من إنجاز عمل معين " وللمهارة أنواع متعددة منها[١]:

١- **المهارات العقلية:** وهي التي يغلب عليها الأداء العقلي، وهذه المهارات يتطلب أداؤها توظيف العقل والتفكير أي إنها تتطلب معالجة المعلومات والمفاهيم والمبادئ والتنسيق بينهما، وتوظيفها في تفسير المعلومات والتنبؤ بالنتائج وحل المشكلات.

٢- **مهارات النفس الحركية:** وهي مجموعة المهارات الأدائية الراقية التي تحتاج في تعليمها وتعميقها وقتا وجهدا وتنظيما وتنسيقا دقيقا بين عدد من أعضاء الجسم وحواسه وعضلاته وبين عقل الإنسان وجهازه العصبي، ومن أمثلتها: استخدام الآلات الموسيقية، والنسخ على الآلة الكتابية، وأداء التمارين الرياضية، ومهارات التوصل غير اللفظية كالحركات، والإيماءات.

٣- **المهارات الحس الحركية:** يتضمن هذا النوع من المهارات أنواع السلوك الحركي الموجه نحو المنبهات الحسية القادمة من البيئة الخارجية، وردة فعل الجسم الحركية على هذه المنبهات.

٤- **المهارات الاجتماعية:** وهي التي يغلب عليها الأداء الجماعي أو التفاعلي مع الأشخاص الآخرين، مثل مهارات التعبير عن وجهة النظر بصورة ملائمة، والتحدث بصوت يلائم الموقف، والإصغاء الفعال.

والمهارات يمكن تقسيمها إلى مجموعات هي[٢]:

(١) **مهارات القيادة والإدارة:** ويندرج تحتها (القدرة على التدريب وحل المشاكل والصراعات، صناعة القرار، مهارة التفويض، الدبلوماسية، التحفيز وإدارة الأفراد،

---

(١) mawd٠٠٣.com ،٠٩-١٢-٢٠٢٣ ٢:٣٠ pm

(٢) محمد حسين عبد العال: مبادي القانون، الجزء الأول، النظرية العامة للقانون ، طبعة عام ٢٠١٢، دار النهضة، ص٣١.

التفكير الاستراتيجي).

(٢) **المهارات التنظيمية** مثل إدارة الوقت، التنسيق، تحديد الأهداف، تعدد المهام، ترتيب الأولويات، إدارة المشاريع، الجدولة وتصنيف البيانات، ومهارة التخطيط استراتيجي.

(٣) **المهارات التحليلية**: ومنها التفكير النقدي، تحليل البيانات، استكشاف الأخطاء وإصلاحها.

(٤) مهارات **بناء الفريق**: وتبنى على التعاون والتواصل، المرونة، الاستماع، المشاركة، والاحترام.

(٥) **مهارات الاتصال**: وتتضمن الاستماع الفعال، النقد البناء، التواصل بين الأشخاص، الخطابة، التواصل اللفظي / غير اللفظي، التواصل الكتابي.

(٦) **مهارات خدمة العملاء**: والتي تساهم في خلق تجربة إيجابية مع العملاء، مثل الاستماع الفعال، العطف، مهارات التعامل مع الآخرين، حل المشاكل، الموثوقية.

(٧) **مهارات التعامل مع الآخرين** وتشمل: التواصل، التفاعل العاطفي، المرونة، القيادة، الصبر.

الفرع الثاني: تعريف الصياغة القانونية وأهميتها:

الصياغة لغةً[(١)]: الصياغة هي كلمة مصدرها "صاغ" فيقال صاغ الشيء أي هيأه على وضع مُستقيم ويُقال صاغ الكلمة أي بناها من كلمة أخرى على هيئة مخصوصة والصيغة هي النوع أو الأصل. والصياغة في الاصطلاح: تُعني تحويل الأفكار موضوع القاعدة القانونية أو النظامية إلى قواعد منضبطة مُحددة على نحو يحقق الغاية التي يفصح عنها جوهرها[(٢)].

ويلاحظ أن عملية الصياغة التي يتولاها واضع القانون نفسة، عندما يسعى إلى وضع القاعدة القانونية في صورة معينة تتناسب مع الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، مثال: عندما يتولى المنظم وضع نظام يتناول فيه مثلاً تجريم الأفعال الإرهابية كما هو الحال في نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله[(٣)]: فإن القائم على وضع النظام، يتناول أولا تعريف المصطلحات الهامة والمستخدمة مثل من هو الإرهابي، وماهي الجريمة الإرهابية، وما هو تمويل الإرهاب، ثم يتناول بيان كل جريمة وعناصرها من حيث صور السلوك الإجرامي

---

(١) رمضان أبو السعود: المدخل لدراسة العلوم القانونية، مكتبة السعدني، الإسكندرية، ٢٠١٠م، ص٦١.

(٢) أنور سلطان: المبادئ العامة للقانون، منشأة المعارف الاسكندرية. ١٩٩٩م، ص ٤٣.

(٣) انظر: نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٩٢) لسنة ١٤٣٩هـ.

والقصد الجنائي، والعقوبة المقررة للجريمة، وهذه العملية تقتضي تحديد المصلحة الجماعية أو الفردية محل الحماية, والتي لا تخرج في مثالنا عن: المصالح الضرورية الخمسة (حفظ المال والعقل والنسل واعرض والنفس) وتحقيق النظام العام في المجتمع والحفاظ على الوحدة الوطنية. ثم يوازن بين درجة جسامة كل فعل من الأفعال الإجرامية ويضع العقوبة المناسبة له. ولأن الموضوع يتعلق بالنظام العام في المجتمع، لذلك فإن الصياغة المناسبة هي الصياغة الجامدة التي تتميز بالطابع الآمر، كما يجب على السادة المحامون والمتدربون عند ممارستهم العملية هو إدراك الصياغة القانونية وهم بصدد إعداد مذكرات الدفاع ولوائح الدعاوى وكتابة العقود وهذا يتطلب منهم مسائل أخرى يحسن أن نطلق عليها الكتابة القانونية ويقتضي ذلك مراعاة عدة مسائل أهمها: دقة استخدام المصطلحات القانونية المناسبة، استخلاص النص النظامي أو الشرعي الواجب إبرازه، الحرص على بيان كافة العناصر اللازمة للعمل القانوني المراد منهم.

أهمية الصياغة القانونية:

الصياغة القانونية لازمة لكل مُنتسبي القانون من محامين وقُضاه أو أي عضو في المنظومة القانونية الذي يجب عليه أن يتمتع بالقدرة والمهارة الكافية لأعداد القواعد القانونية او النظامية واستخدام اللغة القانونية السليمة، وعلى ذلك فالصياغة القانونية ليست قاصرة على صياغة اللوائح التنفيذية والأنظمة القانونية وإنما يمتد ليشمل كل ما هو قانوني أو نظام فهي تشمل (صياغة الأحكام القضائية والعقود وكافة الوثائق النظامية التي تُنظم علاقة الفراد بعضهم ببعض أو علاقة الدولة بالأفراد أو علاقاتها بالدول الأخرى) وذلك بإبراز الواجبات والحقوق والقواعد الإجرائية والموضوعية.

كما تميز الأحكام القضائية يرتبط بشكل كبير بدقة صياغتها، من حيث ترتيب الوقائع وتفنيد الأدلة وبيان أوجه الدفوع والدفاع، وإضفاء التكييف القانوني للنزاع، وإعطاءه الوصف الصحيح، ثم تسبيب الحكم تسبيباً صحيحاً وبيان وجه الاقتناع، ثم وضوح منطوق الحكم وتعبيره الصحيح عن بيان وجه الحق في الدعوى المنظورة بصرف النظر عن كون الحكم صادر في الموضوع أو حكماً بعدم الاختصاص أو عدم القبول، أو بعدم سماع الدعوى أو بصرف النظر عنها[١].

(١) منصور مصطفى من صور: المدخل لدراسة العلوم القانونية ، طبعة عام ١٩٧٢م، دار النهضة العربية، ص٦٩.

ويكشف العمل القضائي عن وجود بعض الأحكام الصادرة عن المحاكم العامة وديوان المظالم تفتقد الصياغة القانونية السليمة, وبخاصة من جانب التسبيب السليم للأحكام, والتكييف الصحيح لواقع النزاع, وذلك بخلاف السوابق القضائية القديمة نسبياً والتي يبرز فيها بشكل واضح درجة الاتقان ووضوح التسبيب وكفاءة شيوخنا القضاة, وهذا ليس إلا تعبيراً عن ثقافتهم الواضحة وتأثرهم البالغ بالثقافة القانونية والشرعية وحسن استخدامها, مما يقتضي التنبيه على هذا الجيل من القضاة الأفاضل بضرورة تحسين الكفاءة القانونية إلى جانب الكفاءة الشرعية, والنظر بشيء من التأمل في الأحكام القضائية الصادرة عن القضاء المقارن والاستفادة منها على مستوى إحكام اللغة وحسن التكييف ودقة التسبيب ونحو ذلك[١].

كما إن برامج الدولة وخطط مؤسساتها الحكومية وتنظيم العمل فيها، يقتضي وجود إدارات قانونية على درجة كبيرة من الخبرة الإدارية والقانونية، تقوم على صياغة أهداف هذه المؤسسات ووضع إطارها التنظيمي في الشكل القانوني المناسب[٢].

ومثال ذلك: وضع صياغة نموذجية للعقود الإدارية التي توقعها الدولة مع المؤسسات والشركات الأجنبية والوطنية، وضع قواعد قانونية لتنظيم العلاقة بين المؤسسات الحكومية بعضها البعض. يضاف إلى ذلك أن الصياغة الحسنة للقاعدة القانونية تكمُن في سهولة تطبيقها بشكل سليم، بينما يتعثر تطبيق هذه القاعدة القانونية إذا كانت صياغتها مربكة أو غامضة. وتؤدي الصياغة القانونية السليمة إلى فهم المراد من القانون من قبل المخاطبين بأحكامه، فهو موجه إليهم، ويتوقف فهمهم على صياغته صياغة واضحة ومفهومة من الجميع.

هذا بالإضافة إلى أن الصياغة عملية ضرورية لترجمة جوهر الأمر أو التكليف القانوني وتحويله إلى قاعدة عملية صالحة للتطبيق من قبل سلطة القضاء[٣].

---

(١) أنور سلطان: المبادئ العامة للقانون، منشأة المعارف الاسكندرية. ١٩٩٩م، ص ٤٩.

(٢) نبيل سعد: المدخل للعلوم القانونية ونظرية الحق، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٣) محمد حسين عبد العال: مبادي القانون، الجزء الأول، النظرية العامة للقانون، مرجع سابق، ص٤٩.

كما أن نجاح المحامي وتفوقه عن أقرانه يعتمد في المقام الأول على درجة تميزه في استخدام الصياغة القانونية السليمة، على مستوى مذكرات الدفاع ولوائح الدعوى وصحف الطعن على الأحكام، ونماذج العقود المختلفة التي يتولى إعدادها، ونحو ذلك، فالصياغة القانونية السليمة تثقل الوثيقة القانونية التي يتولى المحامي إعدادها، فكلما كان إدراك المحامي كبيراً بالأنظمة القانونية واللوائح والتعاميم كلما كان لدية ذخيرة كبيرة من المعلومات الدقيقة التي يستطيع استخدامها، وهذا لا يؤدي فحسب إلى نجاح مهمته، وإنما يؤدي - أيضاً - إلى تكوين الشهرة والسمعة اللازمين، وكثيراً ما ننصح السادة المحامين ونؤكد عليهم أن نماذج العقود واللوائح التي تخرج من مكاتبهم هي بمثابة إعلان غير مباشر عن قدرات المكتب القانونية ودليل على ما يتمتع به المكتب من كفاءات بشرية[١].

(١) إبراهيم علي ربابعة: مهارة الكتابة ونماذج تعليمها، مرجع سابق، ص٩٢.

الفصل الثاني

ونتناول فيه أنواع وضوابط الصياغة القانونية وهو ما نتناوله بالمبحثين الآتيين:

المبحث الأول: قواعد و أنواع مهارة الصياغة القانونية.

المبحث الثاني: الضوابط العامة ومقومات الصياغة القانونية وذلك في ثلاث مباحث:

الفرع الأول

ضوابط مهارة الصياغة القانونية في صياغة القوانين والأنظمة واللوائح.

الفرع الثاني

ضوابط مهارة الصياغة القانونية بالنسبة لمُنتسبي القانون "محام أو مستشار قانوني".

الفرع الثالث

ضوابط مهارة الصياغة القانونية بالنسبة للقاضي في الأحكام القضائية.

الفرع الرابع

الأخطاء التي تنال من مهارة الصياغة القانونية" المادية واللغوية".

المبحث الأول

قواعد و أنواع مهارة الصياغة القانونية.

المُشرع القانوني أو النظامي عندما يُصدر القوانين أو الأنظمة أو اللوائح وكذا المُحامي عندما يقوم بإعداد لوائح أو مذكرات أو طعون أو حتى في المرافعة الشفوية وكذا القاضي عندما يُصدر حُكماً قضائياً يقوم كلاً منهما إما باستخدام صياغة قانونية مرنه أو جامدة، وعلى ذلك فالصياغة القانونية تنقسم إلى:

أ- القواعد الآمرة والصياغة الجامدة[١]:

وهي تلك القواعد التي يجبر الأفراد على احترامها، ولا يجوز لهم الاتفاق على ما يخالف أحكامها نظرا لتعلقها بإقامة النظام في المجتمع، ومن ثم فلا يجوز أن يترك مثل هذا التنظيم لإرادة الأفراد، ويعتبر كل اتفاق يخالف أحكامها باطلاً لا يعتد به، ومثال ذلك: القواعد الشرعية التي تحرم القرض الربوي، وكافة القواعد الجزائية سواء أكان مصدرها أحكام الشريعة الإسلامية (مثل جرائم الحدود والقصاص والتعزير) أو القواعد النظامية الخاصة (مثل نظام مكافحة جرائم التزوير, ونظام مكافحة جرائم غسل الأموال) فلا يجوز استبعاد هذه الأحكام, ومن ثم فلا يجوز مثلاً الاتفاق على فوائد ربوية بمناسبة تحرير عقد قرض، أو الاتفاق على تهريب أموال خارج البلاد فهو عقد باطل من الأساس لمخالفته للنظام، وتُستخدم الصيغة الآمرة لتحديد الواجبات، وفرض الالتزامات، وحظر القيام بأفعال معينة، وإذا كان المنظم يستخدم هذه الصياغة عند سن الأنظمة، فإن المحامي أو المستشار القانوني يلجأ إليها بصدد إعداد العقود النموذجية ووضع النظام الأساس للشركات واللوائح الداخلية للمنشأة ونحوها، ومن الجدير بالذكر: أن الصياغة الجامدة تلعب دور وقائي في غاية الأهمية، لأنها تُجنِّب أطراف العلاقة محل القاعدة القانونية الخضوع للسلطة التقديرية للقاضي عند نشأة النزاع، لذلك فإن المحامي أو المستشار القانوني الجيد هو من يراعي أن يتضمن العقد الذي يتولى إعداده تحديد التزامات وحقوق كل طرف من أطراف العقد بكل دقه، وعدم ترك المسائل الجوهرية للسلطة التقديرية للمتعاقدين أو للظروف وإنما يجب أن يضعها في الاعتبار منذ البداية متناولاً كافة الاحتمالات والفروض الممكنة ووضع القواعد والأحكام المناسبة لها.

---

(١) مصطفى الجمال، المدخل للعوم القانونية، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبعة ١٩٨٩م، ص ٥٦.

ب- القواعد المكملة أو المفسرة والصياغة المرنة:

هي تلك القواعد التي يجوز للأفراد أن يخالفوا حكمها، وإذا ما اتفقوا على مخالفة هذا الحكم كان اتفاقهم صحيحا، أما إذا سكتوا ولم يتفقوا على ما يخالف حكمها فإنها تسري عليهم. وعند وصف القاعدة بأنها مكملة، ومن ثم يجوز استبعاد حكمها فلا يعني ذلك أن هذه القاعدة ليست ملزمة فجميع القواعد القانونية تعتبر قواعد ملزمة، وإنما يقصد بذلك أنه عند عدم الاتفاق على مخالفة حكم القاعدة فهنا يجب العمل بها. مثال: عند النص على أن الكتابة هي وسيلة إثبات المعاملات بين أطراف العقد ما لم يتفقوا على وسيلة أخرى، فمعنى ذلك أنه ما دام الأطراف لم يتفقوا على وسيلة أخرى فإن الكتابة تصبح ملزمة كوسيلة لإثبات المعاملات بينهم، والصياغة المرنة هي التي تعبر عن القاعدة القانونية المكملة، ولا يقف الأمر عند حد القواعد النظامية، وإنما يستخدم المحامي أسلوب الصياغة المرنة عند كتابة العقود وذلك بالنسبة للمسائل التي يتناولها العقد ويكون هناك اتفاق على ترك مساحة من الحرية لأطراف التعاقد بشأنها كنوع من المرونة يستجيب لمتغيرات الظروف, وعند النزاع بشأنها يترك للقاضي حرية التقدير بحسب الوقائع والملابسات[١].

(١) محمد حسين عبد العال: مبادي القانون، الجزء الأول، النظرية العامة للقانون، مرجع سابق، ص٩٢.

المبحث الثاني
مقومات وضوابط الصياغة القانونية[١]:

يجب على كُل مُنتسبي القانون من قضاة ومحامين ومستشارين قانونين وأعضاء هيئات التدريس لكليات القانون وغيرهم أن يكون لديهم الموهبة الفطرية والخبرة والمهنية اللازمتين للتمتع بمهارة الصياغة القانونية سواء أكانت أنظمة أو قوانين أو أحكام قضائية أو عقوداً أو لوائح دعاوى أو مذكرات دفاع أو صحف الطعون على الأحكام أمام المحاكم العُليا، ولا يوجد قالب واحد يجب أن يلتزم به المتخصص، وإنما هناك مجموعة من الضوابط لا خلاف عليها، وهو ما نتناوله في المباحث الآتية:

الفرع الأول: ضوابط مهارة الصياغة القانونية في صياغة القوانين والأنظمة واللوائح:

تُعد صياغة القوانين والأنظمة واللوائح أحد الأمور بالغة الأهمية وذلك بحُسبان أنها تُخاطب كافة فئات المُجتمع لذا فإنها تتطلب مهارة قانونية – نظامية- معينة وكذا الدقة والمهنية والاحترافية، والمُتتبع للقوانين والأنظمة التي تصدر عن السلطات التشريعية نجد بعض منها يولد معيباً بعيب الصياغة الركيكة غير المُحددة مما يترتب عليها إشكاليات جمة في التفسير والتأويل وعدم بلوغ الغاية من إصداره[٢]. لذا فيعهد بمهمة الصياغة النظامية إلى متخصصين مهنيين، والصياغة السليمة لأي قانون أو نظام أو لائحة أو تعميم أو أمر ملكي أو جمهوري يقتضي مراعاة الضوابط التالية:

أولاً: تجنب الأخطاء اللغوية وضبط اللغة [٣]:

تُعد استخدام لغة جيدة ومناسبة من الأمور الهامة في إعداد وصياغة القوانين او الأنظمة فإحكام اللغة عند سن النصوص القانونية أو النظامية من الضوابط الجوهرية نظراً لتعلق غالبية القوانين والأنظمة بالحقوق والحريات، ومسائل المعاملات بين الأفراد وما

---

(١) مجي محمد مسعد، دور القانون في تكوين ثقافة الإنسان، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية – طبعة ٢٠٠٤م ص٧٤.

(٢) أنور سلطان: المبادئ العامة للقانون، مرجع سابق، ص٩٣.

(٣) أيمن سعد سليم، أساسيات البحث العلمي، دار النهضة العربية بالقاهرة ، ٢٠١٠، ص ٧٠.

ترتبه من التزامات متقابلة, فضلاً عن تعلق البعض الآخر من الأنظمة بالجرائم الجنائية والعقوبات المقررة لها وهو ما يقتضي الدقة والحذر في التعبير، على سبيل المثال: فإن كتابة حرف العطف "أو"، بدلاً من حرف " و" لعدم الدقة والحذر قد يؤثر في المعنى المراد من النص(١). ومثال ذلك: أن يهدف المنظم أو المشرع القانوني أو النظامي في جريمة معينة تشديد عقوبتها فيرمي إلى الجمع بين السجن والغرامة بينما يصاغ النص على النحو التالي: "يعاقب بالسجن أو الغرامة"، فإن الحكم بصيغته المذكورة يجعل عقوبة السجن في هذه الحالة تخييرية للقاضي، أي لابُد وأن تتوافر مهارة مناسبة للشخص الذي يقوم بصياغة القاعدة القانونية أو النظامية سواء قانون أو نظام أو لائحة.

ثانياً: الإيجازوالدقة:

فالمُفترض أن يتناول النص القانوني أو النظامي أو اللائي بحسب الأحوال تبيان حالة أو ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو غيرها بالتنظيم ووضع كافة الضوابط والشرائط والحقوق والالتزامات ومن ثم العقوبات وذلك بدقة شديدة وإيجاز غير مُخل بالصياغة ومكونات الظاهرة موضوع القانون أو النظام أو اللائحة وهو ما يقتضي ضرورة استخدام كلمات محددة ومناسبة، بدون اسهاب غير مفيد لتجنب الوقوع في التفسيرات المتعارضة للقانون أو النظام أو اللائحة(٢).

ثالثاً: الأسلوب الجيد والمنهجية والاحترافية في صياغة القانون أو النظام:

فصياغة القانون أو النظام ليست بالعملية السهلة بل تتطلب مهارة قانونية كبيرة ومهنية واحترافيه في إعداده وذلك بحُسبان أن إعداده لابد وأن يتضمن تقسيمه إلى أبواب وفصول، وقبل كل ذلك تبيان أهم التعريفات التي يتناولها القانون أو النظام والجهة المختصة بتطبيقه وكذا تحديد الفئات المخاطبة ونطاق سريانه من حيث الزمان والمكان، والعبارات التي قد تثير الغموض واللبس. هذا بالإضافة إلى جمع النصوص المتناثرة بالقوانين أو الأنظمة الأخرى في شكل عبارات واضحة تكشف عن الغرض من ربط كافة أجزائها ببعضها دون انفصام.

---

(١) إبراهيم علي ربابعة: مهارة الكتابة ونماذج تعليمها، مرجع سابق، ص٤٩.

(٢) محمد حسين عبد العال: مبادي القانون، الجزء الأول، النظرية العامة للقانون، مرجع سابق، ص٢٢.

الفرع الثاني: ضوابط مهارة الصياغة القانونية بالنسبة لمُنتسبي القانون "محام أو مستشار قانوني"[١].

الأصل أن مهمة المحامي أو المُستشار القانوني لا تنفصل عن النصوص النظامية أو الشرعية بحسب الأحوال، أو صياغة الأحكام القضائية، لذلك فإن ضوابط صياغة المحامي للأعمال القانونية المُكلف بإعدادها سواء أكانت عقود أو مذكرات دفاع أو لوائح دعاوى محررة أو طعون على الأحكام أمام المحاكم العُليا يحتاج ممارس المهنة يتمتع بمهارة الصياغة القانونية وذلك باستخدام او استعمال لغة قانونية بشكل صحيح وواضحة، محددة، غير غامضة، ومن أبرز خصائصها أنها لغة موجزة إذ يفترض خلوها من التكرار أو التزيد أو الكلمات العامية أو الغامضة أو غير المتعارف عليها. كما أنها لغة متخصصة، تقتضي عناية قصوى بمصطلحاتها وألفاظها، لا سيما وأن الأعمال القانونية التي يتولى المحامي أو المستشار القانوني إعدادها يتم تداولها بين المتخصصين, فاللوائح والطعون ومذكرات الدفاع يتم تقديمها إلى القضاء، كما أن العقود التي يحررها المحامي تتعلق بمعاملات قد ينشأ عنها منازعات في المستقبل ومن ثم تعرض على القضاء المختص أو هيئات التحكيم, كما يمكن عرضها على مستشارين قانونيين من نفس التخصص، وبالتالي فإن الالتزام بالضوابط اللازمة للصياغة السليمة تبدو ضرورة ملحة لتنمية المهارة والارتقاء بها على النحو الأفضل وتجنب الأخطاء الشائعة. ومن أهم هذه الضوابط الواجب مراعاتها ما يلي[٢]:

أولاً: إتقان اللغة: يقتضي إتقان اللغة القانونية مراعاة القواعد الآتية:

١- تجنب الأخطاء والعيوب الإملائية والنحوية والصرفية وعيوب الطباعة:

وهذا يؤدي إلى تبلور لغة القانون في صياغة صحيحة سليمة فمن الأخطاء الشائعة عيوب الإملاء والتي تكاد لا تخلو منها غالبية الأعمال القانونية، وعدم الاهتمام بعلامات الترقيم والفواصل والنقاط، وهذا يؤثر سلباً لما فيه من خطر على سلامة المعنى المراد من العبارة القانونية، وكذلك أخطاء النحو والصرف كالبداية بالخبر قبل المبتدأ، وبالمفعول به قبل الفاعل، أضف لذلك عيوب الطباعة مما يستلزم التأني في مراجعة كل وثيقة قبل تقديمها إلى الجهات صاحبة العلاقة أو إلى المحكمة أو إلى العملاء والموكلين.

---

(١) حسام الدين سليمان، فن الصياغة القانونية، بحث قانوني على شبكة الإنترنت.

(٢) محمد حسين عبد العال: مبادي القانون، الجزء الأول، النظرية العامة للقانون، مرجع سابق، ص ٧٤.

٢- تجنب كتابة أو التحدث باللغة العامية:

لغة المحامي يجب أن يبرز فيها درجة إلمامه باللغة العربية السليمة، مبتعداً عن لغة عامة الناس، أو المصطلحات القبلية أو البدائية أو القديمة. فمن غير المقبول أن يذكر المحامي في مستهل مذكرة دفاعه أو مرافعته أمام المحكمة **مثل هذه العبارات كأن** يقول المحامي: عندي شاهد ممكن أجيبه المحكمة لفضيلتك !! ولكن يمكن استخدام ذات المعنى بشكل أفضل وأرقى فيقول: لدى موكلي شاهد على استعداد للمثول أمام فضيلتكم لسماع شهادته.

٣- الوضوح في الطرح والبُعد عن التعقيد:

يجب أن تكون اللغة القانونية واضحة، دقيقة، فاللغة المعقدة وغير الدقيقة تجعل العبارة مبهمة وغير واضحة. ويقتضي ذلك أن تكون صياغة العبارة القانونية من خلال المصطلحات الفنية الخاصة بها، فيكون كل لفظ فيها موزونا محدود المعنى. ولا يجوز أن يتغير معنى اللفظ الواحد باستعماله في عبارات مختلفة وإذا عبر المحامي عن معنى بلفظ معين، وجب ألا يتغير اللفظ إذا أريد التعبير عن هذا المعنى مرة أخرى[١].

والوضوح يقتضي كذلك أن تكون اللغة القانونية مباشرة بمعنى أن كل كلمة فيها لها مدلول مقصود لذاته، بل أن كل موضع تأخذه العبارة القانونية يتم اختياره عن عمد لدواعي الدقة والوضوح فهي لغة لا تصلح في التخاطب، ولهذا السبب تكاد تخلو اللغة القانونية من اساليب البلاغة (الاستعارة، والتشبيه) حيث إن استخدام هذه الأساليب يضيف غموضا للمعنى قد يكون مطلوبة في اللغة الأدبية، لكنه من المحرمات في اللغة القانونية. إلا في أضيق الحدود. ومن الجدير بالذكر أن الدقة في صياغة العبارة القانونية لا تعني الإسراف في استخدام العبارات المقيدة للمعنى أو التي تعقد مضمونه، لذلك يلزم دائما الإحاطة بكل جوانب المعنى مما يؤدي إلى سلامة الجملة القانونية، وإزالة الالتباس والغموض عنها.

ثانياً: تنمية المهارة الشخصية:

إلى جانب الإلمام التام باللغة العربية الفصحى، من حيث النحو والصرف والإملاء يجب على المحامي أو المستشار القانوني ان يُنمي المهارات الشخصية ذات العلاقة كالصبر والتأني والثقة بقدراته الذهنية، ومتابعة مستحدثات الأنظمة والقوانين وتعديلاتها وكذا ضرورة الاطلاع على والسوابق القضائية وبالأخص الصادرة عن المحاكم العُليا[٢].

---

(١) إبراهيم علي ربابعة: مهارة الكتابة ونماذج تعليمها، مرجع سابق، ص٩١.

(٢) مصطفى الجمال، المدخل للعوم القانونية، مرجع سابق، ص٨٢.

الفرع الثالث: ضوابط مهارة الصياغة القانونية بالنسبة للقاضي في الأحكام القضائية[١]:

تتطلب الأحكام القضائية مهارة قانونية -نظامية- مُعينة وذلك لإصدار الأحكام القضائية بأسلوب ومنهج قويم يتقبله العقل والمنطق ويتقبله كذلك الأخرون من خصوم ومحاكم رقابية أعلى لذا فنجد الأحكام القضائية لها أسلوب ومنهج واحد وتكاد تتطابق في مكوناتها فتتكون من عدة أجزاء منها ديابجية الحكم ثم عرض مُجمل للوقائع والأسانيد لأطراف الدعوى ثم عرض أسباب الحكم وحيثياته انتهاء بإصدار الحُكم أو ما يُطلق عليه "منطوق الحُكم" كُل ذلك نتناوله في الآتي:

أولاً: ديباجية الحُكم:

الحُكم باعتباره ورقه شكلية لابد وأن يتضمن في بدايته آليه إصداره والمحكمة التي أصدرته وأسماء القضاه والخصوم وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم وحضورهم وغيابهم، وأن بعض القوانين- أو الأنظمة- قد رتبت البطلان على عدم ذكر أسماء الخصوم والقضاة والمحكمة التي أصدرته ومنها من نظام المرافعات الشرعية السعودي من المادة (١٦٦) من النظام[٢].

ثانياً: الوقائع والمرافعة:

بعد الانتهاء من إفراغ ديباجية الحُكم من تبيان اسم المحكمة التي أصدرته وأسماء القضاة والخصوم وألقابهم يكتب القاضي الحُكم القضائي ببيان وقائع النزاع كما أوردها المدعي وطلباته في الدعوى، ثم يستعرض بشكل مختصر لما جرت عليه جلسات المرافعة، وما تم تقديمة من مذكرات دفاع، وما تناوله المدعى عليه من أوجه دفاع ودفوع، وما قدم من مستندات ووسائل إثبات، والقضاة بينهما خلاف بشأن طرح الوقائع وتدوينها فمنهم من يختصر ومنهم من يسترسل وهذا يرجع إلى أسلوب ومنهجية كل قاض ويكون ذلك تحت رقابة المحكمة الأعلى.

ثالثا: حيثيات الحُكم وتسبيبه:

أي الأسباب التي بُني عليها الحُكم أو ما تورده المحكمة من حيثيات وأسباب من أدلة واقعية وحجج قانونية، وتسبيب الحُكم القضائي هو عبارة عن مقدمات تؤدي إلى نتائج

---

(١) محمد حسين عبد العال: مبادي القانون، الجزء الأول، النظرية العامة للقانون، مرجع سابق، ص٨١.

(٢) نظام المرافعات الشرعية، الصادر بموجب المرسوم ملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٤٣٥/٠١/٢٢هـ الموافق: ٢٠١٣/١١/٢٥ م

محددة تترتب عليها، وحتى تكون النتائج صحيحة يلزم أن تكون المقدمات صحيحة أيضًا، وقد حاول الفقهاء تعريف التسبيب بأنه "هو كل عملية ذهنية يتولى القاضي من خلالها إنزال حكم الشرع أو النظام على الواقعة محل النزاع المنظور أمامه، ويتميز التسبيب بدقة الصياغة, والبعد عن الاسترسال، واللغة البلاغية، وغالباً ما يستخدم القاضي نصوص النظام في التسبيب, فيذكر رقم المادة المستند إليها، ويذكر حكمها نصاً، أو يوجز مضمونها، أو يستخدم النص الفقهي أو الحديث النبوي الذي أعتمده أساساً للحكم.

رابعاً: منطوق الحُكم القضائي:

وهو ما يمثل النتيجة النهائية التي يتوصل إليها القاضي في حُكمه بناءً على الوقائع والأسباب سواء أكانت هذه النتيجة متمثلة في قرار يتعلق بمسألة إجرائية كشروط الدعوى أو اختصاص المحكمة, كالحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان, أو لسابقة الفصل فيها، أو لانتفاء الصفة في المدعى عليه, وكذلك الحكم بعدم الاختصاص النوعي للمحكمة بنظر النزاع. أو إصدار حُكم تمهيدي قبل الفصل في الموضوع أو حتى الحُكم القطعي في الدعوى ونزاع التداعي سواء بعقوبة أو إلزام حسب منحى القانون والنزاع. وعلى ذلك: فإن الحكم القضائي يتطلب منهجية وأسلوب مُعين في الصياغة وتوافر مهارة مُعينة في صياغة الحُكم القضائي وكذا توافر عدد من المقومات والضوابط التي ينبغي الالتزام بها في صياغة الأحكام القضائية وذلك باستخدام اللغة الفصحى والبُعد عن الاسترسال غير المُفيد، وذلك بحُسبان أن جميع مُنتسبي القانون يتعلمون من فن صياغة شيوخ القضاة للأحكام القضائية.

الفرع الرابع: الأخطاء التي تنال من مهارة الصياغة القانونية" المادية واللغوية" والتي من بينها[١]:

- استعمال جُمل طويلة يختل فيها التركيب اللغوي.
- كثرة الأخطاء التي تتعلق بأسلوب الكتابة ومنها "كثرة استعمال الألفاظ للمبني للمجهول والترتيب غير الصحيح للكلمات والعبارات والبنود النصية.
- وجود أخطاء إملائية ولغوية ونحوية بصورة تجعل من تفسير النص مغاير للمقصود منه مما يُثير اللبس والغموض لدى المتلقي والمُخاطب بالنص وخلافه.
- عدم تنمية المهارات، سيما مهارة الصياغة القانونية المُتطلبة في القانوني بوجه عام.

(١) إبراهيم علي ربابعة: مهارة الكتابة ونماذج تعليمها، مرجع سابق، ص٥٢.

توصيات البحث:

١- الاطلاع على أكبر عدد من الأنظمة الشرعية لاسيما الأنظمة الرئيسية ومنها (نظام المرافعات الشرعية – نظام الإثبات- نظام الإجراءات الجزائية – نظام المحاكم التجارية ولوائحه التنفيذية) ونشير إلى أن نظام المعاملات المدنية سيدخل النظام حيز النفاذ في ١٤٤٥/٠٦/٤هـ وسيكون هذا النظام بمثابة أم الأنظمة التي تنظم كافة معاملات الأفراد[١].

٢- الاطلاع على الأحكام القضائية ومدونات الاحكام القضائية حيث ان الاطلاع على الاحكام القضائية يعد بمثابة الثمرة الناضجة لأنها تحتوي على دراسة تأصيليه للعديد من السوابق القضائية بكافة مشتملاتها من مواد نظامية ومذكرات لأطراف الدعوى وتسريبات قضائية، فالأحكام القضائية تعد كنزاً للأفراد الذين يرغبون في تحسين قدرتهم على الصياغة القانونية بشكل سريع وفعال.

٣- الاطلاع على المذكرات القانونية المُعدة من أساتذة المحامين والمستشارين القانونين، حيث أن من شان ذلك معرفة طريقة إعداد المذكرات وطريقة تعامل المحامين مع مجريات القضية وبيان لماهية الأمور التي ينبغي التركيز عليها والأمور الأخرى التي يفضل عدم الخوض فيها.

٤- الدورات التدريبية لاسيما الدوارات المعدة من قبل الهيئة السعودية للمحامين والمواقع الرسمية الحكومية لأنها تشتمل على التطبيقين العملي والنظري معاً.

٥- الاحتكاك الفعال بالمستشارين والمحامين ومناقشتهم وطرح الأسئلة عليهم والاطلاع على مذكراتهم وطريقة تعاملهم مع ملف القضية.

٦- البحث وإعداد شروحات للأنظمة، وهذه التوصية يغفلها كثيراً من الباحثين عن تحسين الصياغة رغم أهميتها لأن البحث في مسالة معينة يعطي الباحث قدرة كبيرة على تحصيل معلومات إضافية تساعده لاحقاً في قضايا أخرى، كما أن إعداد شروحات للأنظمة يرسخ فهم الأنظمة بصورة فعالة جداً ويقلل من النسيان.

٧- عدم اليأس والتسرع في الوصول، فغالبية الباحثين يرغبون في الإلمام التام بكافة فروع

---

(١) نظام المعاملات المدنية الصادر بتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩هـ الموافق: ٢٠٢٣/٠٦/١٨ م ، الصادر بموجب مرسوم ملكي رقم (م/١٩١) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩هـ قرار مجلس الوزراء رقم (٨٢٠) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٤هـ.

القضايا جملة واحدة وهذا بكل تأكيد يعرضهم لليأس لأن المجال القانوني من أكثر المجالات اتساعا، وبسبب هذا التشعب الكبير في الأنظمة يصعب على الباحثين الالمام بها دفعة واحدة ويتسبب ذلك للبعض بالإحساس بالفشل وعدم ملائمة المجال القانوني له، فينبغي على الباحث ألا يتسرع وأن يمشي بخطوات معتدلة في اكتساب المهارات واحدة تلو الأخرى.

٨- الثقة بالنفس والعمل، ينبغي على الباحث أن يكون واثقه في قدراته ومؤمناً بها وأن يبدأ الآن قبل الغد بكتابة المذكرات والخطابات وأن يعرضها على المختصين القريبين منه لكي يبينوا له أوجه القصور التي تحتاج إلى تعديل وإبداء الملاحظات التي تساهم بشكل فعال في تحسين الصياغة القانونية، والتعود على الكتابة والتكرار يقلل بشكل فعلا الخطأ ويزيد من قدرة الباحث على الصياغة القانونية.

الخاتمة

وفي النهاية العرض لهذا البحث رأينا كيف أن الصياغة القانونية تطلب مهارة جيدة في الصائغ سواء أكان مُشرعاً أو قاضياً أو محامياً وكل مُنتسبي القانون وأن هذا الأمر أو هذه المهارة من مقومات الدولة والإدارة الرشيدة بها في العصر الحديث، ويتأتى ذلك من ضرورة ووجوبية اختيار الصائغ جيداً بما تقتضيه المصلحة العامة والخاصة على حسب الأحوال فينبغي في الصائغ أن يمتلك الخبرة والعلم ليكون مؤهلاً لصياغة الجُمل القانونية بل أن من مُتطلبات ومقومات الصياغة القانونية ضرورة توافر عدة ضوابط في الصائغ عرضنا لها بإيجاز في صائغ التشريعات والقوانين بالدولة وكذا الواجب توافرها في المحامي عند إعداده العقود والمذكرات واللوائح والطعون أمام المحاكم العُليا، وكذا ينبغي توفيرها للقاضي عند إصداره الأحكام القضائية وذلك للبُعد عن الأخطاء التي قد تنال من الصياغة القانونية والتي من بينها (استخدام لغة غير صحيحة بها أخطاء لغوية ونحوية لصياغة النص وخلافه بحسب الأحوال).

المصادروالمراجع

القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة.

١) إبراهيم علي ربابعة: مهارة الكتابة ونماذج تعليمها، سنة النشر: ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

٢) أحمد بخيت: ضوابط وضع التقنيات وصياغتها ، بحث منشور في مجلة معهد الدراسات القضائية والقانونية البحريني ، العدد السابع ، السنة الرابعة ، فبراير عام ٢٠١١ .

٣) أحمد شرف الدين: أول الصياغة القانونية للعقود، مطبعة أبناء وهبة حسان بالقاهرة، ٢٠٠٨.

٤) أنور سلطان: المبادئ العامة للقانون، منشأة المعارف الاسكندرية. ١٩٩٩م.

٥) أيمن سعد سليم، أساسيات البحث العلمي، دار النهضة العربية بالقاهرة ، ٢٠١٠.

٦) حسام الدين سليمان، فن الصياغة القانونية، بحث قانوني على شبكة الإنترنت.

٧) حمدي عبد الرحمن: مبادئ القانون ، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٩م، دار الفكر العرب.

٨) رمضان أبو السعود: المدخل لدراسة العلوم القانونية، مكتبة السعدني ، الإسكندرية، ٢٠١٠م.

٩) صالح بن إبراهيم الحسن: الكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط.

١٠) عبد القادر الشيخلي: فن الصياغة القانونية تشريعاً وفقهاً وقضاءً، طبعة عام ١٩٩٥ ، مكتبة دار الثقافة.

١١) لسان العرب لأبن منظور.

١٢) محمد حسين عبد العال: مبادي القانون، الجزء الأول، النظرية العامة للقانون ، طبعة عام ٢٠١٢، دار النهضة.

١٣) محي محمد مسعد، دور القانون في تكوين ثقافة الإنسان، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية – طبعة ٢٠٠٤.

١٤) مصطفى الجمال، المدخل للعوم القانونية، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبعة ١٩٨٩م.

١٥) مقدمة ابن خلود، عبدالرحمن بن محمد بن خلود، المكتبة العصرية، بيروت.

١٦) منصور مصطفى من صور: المدخل لدراسة العلوم القانونية ، طبعة عام ١٩٧٢م، دار النهضة العربية.
١٧) مهارة الكتابة ونماذج تعليمها، إبراهيم علي ربابعة، سنة النشر: ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م.
١٨) نظام المرافعات الشرعية، الصادر بموجب المرسوم ملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٤٣٥/٠١/٢٢هـ الموافق: ٢٠١٣/١١/٢٥ م
١٩) نظام المعاملات المدنية الصادر بتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩هـ الموافق: ٢٠٢٣/٠٦/١٨ م ، الصادر بموجب مرسوم ملكي رقم (م/١٩١) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩هـ قرار مجلس الوزراء رقم (٨٢٠) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٤هـ.
٢٠) نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٩٢) لسنة ١٤٣٩هـ.
٢١) mawd ٠٠٣.com ٠٩-١٢-٢٠٢٣ ٢:٣٠ pm
٢٢) /almarsal.com/post٩٦١٢٦٢ – ٢٠٢٣/١٢/١١ ١٢:٤٥pm